Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
Vol.21 /n° 02, 2022, p 25-44

تحديات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في إطار العولمة المالية

Challenges of attracting foreign direct investment in Algeria in the context of financial globalization

زاهي ياسين [1]، براهمي نصيرة [2]

Zahi Yacine [1], Brahmi Nacera[2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي (االجزائر)، **yacine.zahi@univ-mascara.dz**

[2]جامعة جيلالي ليابس(الجزائر)، **brahminacera040@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2023/01/16 تاريخ القبول: 2023/01/30 تاريخ النشر: 2023/02/13

ملخص: حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و توضيح أهم النقاط التي أثرت عليه من ناحية قانون الاستثمار والأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قر ار الاستثمار . من أهم النتائج التي استخلصناها أن قانون الاستثمار في الجزائر أثر سلبا على تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تقييمنا لمناخ الاستمار الذي ناقشناه من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر العالمي للبيئة التنافسية الذي أظهر تراجع مستوى البيئة الاستثمارية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، قانون الاستثمار، مناخ الاستثمار، الجزائر.

Abstract :

In this research paper, we tried to analyze the flows of foreign direct investment and to clarify the most important points that affected it in terms of the investment law and the legal, economic, political and social conditions that constitute the investment environment on which the investment decision is made.

One of the most important results that we concluded is that the investment law in Algeria negatively affected the developments of foreign direct investment, through our assessment of the investment climate, which we discussed through the ease of doing business index, the index of economic freedom and the global index of the competitive environment, which showed a decline in the level of the investment environment in Algeria.

Keywords: foreign direct investment, investment law, investment climate, Algeria.
JEL Classification Codes:E22,O44.

المؤلف المرسل: زاهي ياسين، **الإيميل**: yacine.zahi@univ-mascara.dz

1.مقدمة:

إن البحث عن تدفقات الرأس المال الأجنبي يمثل أولوية بالنسبة لمعظم البلدان النامية التي تسعى إلى تفعيل النشاط الاقتصادي نظرا للمميزات التي يوفرها حيث أنه يعيد تنشيط الصناعة والعمالة والدخل ما يؤثر على النمو الاقتصاد، فصانعوا السياسات دائما ما يعطون أهمية للفوائد العامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانياته لتحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية على وجه الخصوص.

على المستوى الدولي أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر أنه أداة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي و لعل أهم تجربة في هذا الميدان نجد الانجاز الذي حققته الصين و مواكبتها الدول الناشئة التي تحقق معدلات نمو أعلى و مستمرة، الذي يساعد على تخطي مشكل التمويل الذي تعاني منه خاصة الدول النامية أين يعتبر كبديل لتوليد الديون و ما ينتج عنه من صعوبات على مستوى الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

فبظهور الاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت معه الشركات المتعددة الجنسيات التي تتحكم في مواقعها الانتاجية أين تعتمد على المزايا النسبية للبلدان لمشاركتها في عملية الإنتاج ما يتعين على الدول تطوير سياسات الجاذبية على كل النواحي خاصة الجانب المؤسساتي (Regnault, 2013). فالنمو الإقتصادي يرتبط بالحجم الكمي للقيمة المضافة للمؤسسات الشاغلة و بالتالي تحقيق قيمة مضافة فعالة يتطلب خفض التكاليف و المخاطر لزيادة الإنتاجية و إلغاء العوائق أمام المنافسة وذلك للتنبؤ بالربحية المستقبلية . فالشركات المتعددة الجنسيات بطبعها تسعى لعدم تحمل تكاليف إضافية تحد من قدرتها عل المنافسة في إطار تحديات العولمة. فدراسة مناخ الإستثمار أفضل سبيل لتخطي مشاكل الدورة الإنتاجية وتحقيق نمو إقتصادي على المدى الطويل.

من خلال ماذكرنا سابقا فإن الجزائر تعتبر صورة مبسطة لهذه المشاكل خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة1986 و ظهور هشاشة الاقتصاد الجزائري الا أن المتتبع تطورات و تموقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدرك أنها تتطلب بيئة جذابة تشمل: قانون استثمار غير مثبط له ،التحرير الداخلي والخارجي ،خوصصة الاقتصاد وانتهاج الرأسمالية، بيئة مؤسساتية مواتية، ظروف الإنتاج الأكثر جاذبية (التدريب العمل والبنية التحتية للنقل والاتصالات).

1-الإشكالية : ما مدى جهود استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

و لحل هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية العلمية التالية ؟

الفرضيات:

- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ضعيفة تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

- فهم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد.
- دراسة أثر مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و عليه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين المتمثلان في:

المحور الأول: المتمثل في الاطار النظري لمفهوم العولمة المالية و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: المتمثل في الاطار التطبيقي الذي عالجنا فيه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و أثر مناخ الاستثمار على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالعولمة المالية:

تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي ، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال (عنيشل و بيشي، 2018).

أين تظهر العلاقة بينهما باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى عاملات العولمة المالية المتمثلة في:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم والسندات.
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع والاقتراض والودائع الأجنبية.
- المعاملات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الشخصية كالقروض والمنح.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل الأرباح.

2.2 إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجاذبية الإقليم مرتبطة إلى حد بعيد في عملية اتخاذ القرار الشركات الأجنبية .حيث تشير جاذبية إقليم عموما إلى قدرة الإقليم على اجتذاب العوامل المتنقلة للإنتاج و / أو السكان والاحتفاظ بها، بمعنى أن قدرة الإقليم على اختياره من قبل جهة فاعلة (مؤقتة أو مستدامة) في جميع أنشطتها أو جزء منها .(Poirot & Gérardin, 2010) إلا أن جاذبية الأقاليم فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر يطرح مشكلة موقع الأنشطة مما يجعل اختيار الموقع أكثر تعقيدا تتجسد في المنافسة بين الأقاليم المتنافسة التي تقدم مزايا مماثلة من أجل اجتذاب المستثمرين الأجانب إضافة إلى استراتيجيات الشركة الأجنبية الخاصة على حساب المزايا التي تقدمها مناطق الاستقبال بحثا عن قدر أكبر من الربحية (Karray & Toumi, 2007).

أين يشكل الاستثمار الأجنبي في الاقتصاديات الحديثة أداة مهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي نتيجة التأثيرات سواء المباشرة أو غير المباشرة على هذه الدول خاصة الدول النامية في إنعاش اقتصاديات الدول المضيفة أين نذكر (Bouoiyour & Hanchane, 2009):

- نقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلد المضـــيف ما يجعله يتخطى الخطوات الثقيلة للاســـتثمارات في البحث والتطوير لاعتماد التكنولوجيات الجديدة للعمليات والمنتجات إلا ان هذا الأثر يعمل في ظل ظروف معينة من توافر رأس المال البشري.
- **التنويع الاقتصادي** :يشمل إنتاجيته القطاعات المختلفة ما يحسن الإنتاجية الكلية.
- الأثر التحويلي للتخصص الدولي للبلد المضيف من خلال الأثر الذي تتيحه استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات الذي يتجسد في التنويع القطاعي.
- تعزيز تأثير عملية التكتل التي تســـاعد على تحســـين كفاءة النمو و بالتالي تســـريع وتيرة النمو الاقتصادي وفقا لمساهمات الاقتصاد الجغرافي الجديد.

أين يمنح للاقتصاد المضيف شأن خاص على النطاق الدولي من خلال ما يلي (Christiansen, Oman, & Charlton, 2003):

- يؤدي إحلال الاســتثمار الأجنبي المباشــر عادة إلى تحســين المبادلات التجارية فيما بين المناطق وكذلك على الصعيد الدولي.
- تواجد الشركات الأجنبية له أثر مباشر على المشاريع والأسواق المحلية فهي تساعد على تحسين حوكمة الشركات وإدخال تكنولوجيا جديدة وتعزيز الكفاءة.
- إن وجود الشــركات الأجنبية قادر على إحداث تداعيات هامة على قطاع الأعمال المحلي خاصــة فيما يخص نقل التكنولوجيا وتكوين رأس المال البشــري الذي يمكن أن تســتفيد منه بعد ذلك مؤســســات ليست ذات صلة تكون مصدرا لريادة الأعمال في الاقتصاد المحلي.

إن قرار انشاء وحدة انتاج للشركة خارج البلد الأم يتحدد وفق معيارين فمن ناحية تحدده استراتيجية الشركة الأم و الثاني على حســاب المزايا التي يقدمها الاقليم المضــيف .(Driss, 2007) فقد طور هذا المفهوم في البداية في اطار نموذج أولي، فالشــركات المتعددة الجنســيات تأخذ في عين الاعتبار التكاليف و ظروف الانتاج و امكانيات السوق أما السلطات المحلية تعمل جاهدة على اجتذاب المستثمر الأجنبي ،فهذا ما يمكننا من طرح تساؤلين لماذا تسعى الشركة للوصول إلى السوق الدولية من تحديد مكان في الخارج بدلا من التصدير أو بيع ترخيص لشريك أجنبي ؟ و الثاني، لماذا تختار شركة متعددة الجنسيات لتحديد موقع شركة تابعة في بلد واحد وليس آخر؟ فبالنسبة للســـؤال الأول يمثل العوامل الداخلية فوجود أصـــول غير ملموســـة كالتكنولوجيا و الدراية الفنية يجعل معاملات السوق صعبة بسبب إخفاقات السوق المتعلقة بهذه الأصول ،أما السؤال الثاني يمثل فحص العوامل الخارجية التي قد تؤثر على قرار موقع للشركة حجم السوق ومستوى الدخل الحقيقي، ومستوى تكلفة ومهارات القوة العاملة، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والتحرير والسياسات التجارية، وتحركات أسعار الصرف، والسياسات الضريبية،

، نوعية المؤسسات والهياكل الأساسية و ما إلى ذلك (Karray & Toumi, 2007) .فما يشير الانتباه أن التنافس بين الأقاليم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بطريقة مباشرة على الأحوال الاقتصادية لهذه الأقاليم عندما تبذل جهودا لتحسين إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي وتوفير الحوافز لكن يجب الأخذ في عين الاعتبار أن هذه المنافسة يمكن أن تكون مشكلة أيضا عندما تكون آثار الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من التوقعات(Oman, 2000)

3.2 المفهوم النظري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي:

1.3.2 النظرية الانتقائية: نموذج OLI

تعود هذه النظرية لمساهمات DUNNING الذي يوضح فيه تفسير توجه شركة للتوسع في الخارج وبالتالي اختيار دولة معينة كموقع عمل. النموذج الانتقائي يسعى إلى توفير إطار عام لاتجاهين أساسيين للاستثمار الأجنبي المباشر فمن جهة تحديد مدى ونمط الإنتاج المملوك للأجانب الذي تضطلع به مشاريع بلد ما إضافة للإنتاج المحلي الذي تملكه أو تسيطر عليه الشركات الأجنبية من جهة أخرى، فهو نموذجا يشمل تفسيرات مختلفة لأنشطة المؤسسات التي تمارس أنشطة مضيفة للقيمة عبر الحدود فما يجب الاشارة إليه هو أن ميل الشركات إلى امتلاك أصول أجنبية مدرة للدخل قد يتأثر بالمتغيرات المالية و / أو أسعار الصرف،وأخيرا فإن هذا النموذج يسلط الضوء بالمقام الأول للقضايا الإيجابية بدلا من المسائل المعيارية فهو يحدد إطارا مفاهيميا لشرح مستوى وهيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات (Dunning و Lundan، Multinational Enterprises and the Global Economy,second édition، 2008، صفحة 95).

شملت هذه النظرية على ثلاث مقترحات تتجسد في تكوين ثلاث مجموعات من القوى (DUNNING، The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future، 2001، صفحة 176):

- المزايا التنافسية (الصافية) التي تملكها الشركات من جنسية واحدة على غرار شركات من دولة أخرى سواء كانت خاصة بها أو امكانية الوصول اليها تجعلها توفير أسواق معينة أو مجموعة من الأسواق خارج الحدود الوطنية تساعد في تكوين قيمة مضافة .
- مدى إدراك الشركات لمصلحتها الفضلى لتوفير أسواق نتيجة للمزايا التنافسية التي تتمتع بها ما يمنحها إضافة قيمة لها.
- مدى اختيار الشركات لتحديد هذه الأنشطة ذات القيمة المضافة خارج حدودها الوطنية.

الأفكار الرئيسية للنموذج الانتقائي تتمثل في ثلاث مزايا تفسر اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركة متعددة الجنسيات (Buckley و Hashai، 2009، صفحة 59):

1. ميزة الملكية تتجلى في الميزة الحصرية التي قد تتمتع بها الشركة المتعددة الجنسيات إزاء الشركات المحلية في البلد المضيف تشمل الأصول غير الملموسة للمؤسسة مثل المعرفة التكنولوجية أو السوق والقدرات الإدارية العليا لمراقبة وتنسيق المعاملات الدولية،تشكل "سلعة عامة داخل الشركة" تستفيد منها جميع فروعها في أنحاء العالم.
2. ميزة الموقع ترتبط عادة بخصائص البلد المضيف يمكن اعتبارها من الناحية النظرية الميزة النسبية، تشمل ميزة الموقع التكلفة النسبية للمدخلات المحددة لهذا البلد المتاحة للشركات العاملة داخل حدود هذا البلد، أو تكلفة الحواجز التجارية بين البلدان فهي ذات صلة بالتخصيص المكاني مرتبطة بالموقع غير متحرك دوليا.
3. ميزة الاستيعاب الداخلي هي في الحقيقة سمة معاملة تنطبق على الحالة التي تفضل فيها الشركة استغلال ميزة ملكيتها داخليا بدلا من الترخيص أو أي وضع تعاوني آخر لتجنب نسخ التكنلوجيا و ظهور منافسة بتكلفة أقل أو ظهور مشكل التباين في المعلومات بين الشركة و المرخص له إضافة إلى تقليل تكاليف المعاملات المرتبطة بنقل المعارف والقدرات الخاصة بالشركات إلى أدنى حد ممكن.

يمكن أن نوضح في الشكل التالي معظم هذه المزايا:

ميزة الملكية	ميزة الموقع	ميزة الاستيعاب الداخلي
الملكية التكنولوجية. اقتصاديات السلم تمايز المنتجات الوصول إلى الأسواق (العوامل والمنتجات).	الفرق في أسعار المدخلات. جودة المدخلات. تكلفة النقل والاتصالات. المسافة النفسية (اللغة والثقافة ...) التوزيع المكاني للمدخلات والأسواق. إمكانية الاتفاق	انخفاض في تكلفة الصرف. انخفاض في سرقة حقوق الملكية. الحد من عدم اليقين. مراقبة العرض (الكمية والجودة). السيطرة على منافذ،

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: (Elhasbi, Barkaoui, Bouksour, & Kamach, 2017, p. 26)

المبادئ الرئيسية للنموذج :

إن المبادئ الرئيسية للنموذج تعتمد على أربع شروط التي يجب أن يتم استفاؤها، الثلاثة الأولى تشمل المزايا المشتركة للنموذج التي يختصر في مصطلح (OLI) أي الملكية (ownership) الموقع (location)،الاستعاب الداخلي (internalisation)،في زيادة القدرة المولدة للثروة و قيمة الأصول و ادراكها أن من مصلحتها أن تضيف قيمة إلى مزاياها وخدمة المصالح العالمية للمؤسسة نجد الشرط الرابع يعبر عن المدى الذي تعتقد فيه الشركة

أن الإنتاج الأجنبي يتسق مع الأهداف الطويلة الأجل لأصحاب المصلحة على حسب إستراتيجياتها ،فالتنبؤات المعممة للنموذج الانتقائي واضحة حيث أن تفسير التغييرات في مركز الاستثمار المباشر الخارجي أو الداخلي لبلد معين يكون نتيجةإما التغيرات في مزايا (O) لمؤسساته مقارنة بمزايا الدول الأخرى أو التغيرات في المزايا (L)مقارنة ببلدان أخرى أو التغيرات في رؤية الشركات أن هذه الأصول هي أفضل تنظيما داخليا(I) أوالتغييرات في استراتيجية الشركات التي قد تؤثر عليه (Dunning و Lundan، Multinational édition Enterprises and the Global Economy,second، 2008، الصفحات 99-10).

2.3.2 النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي من حيث اختلاف أو التشابه بين البلدان:

تحاول هذه النظريات تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي من حيث الاشارة إل نوعه أهو عمودي أو أفقي حيث:"تقدم النظرية التقليدية للنشاط المتعدد الجنسيات" la théorie traditionnelle de l'activité multinationale" تفسيرا لأسباب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من النمط العمودي حيث تبين أن الاختلافات ما بين البلدان المرسل و المستقبل من حيث dotation factorielle، وحجم السوق، دخل المستهلك، التي يمكن ملاحظتها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. في حين أن النظرية الحصرية " la théorie modern" بينت عكس ذلك حيث تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بالتشابه بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة من حيث أحجام السوق وأوقاف العوامل وتكنولوجيات الإنتاج ودخول المستهلكين. وهذه التشابهات هي بوجه عام خصائص البلدان المتقدمة النمو التي تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي ذي الاتجاهين." (Slim, 2009, p. 114)

3.3.2 الاستثمار الأجنبي المباشر ،العولمة،مناخ الاستثمار من خلال نظرية الإقتصاد الجغرافي الجديد:

تحاول هذه النظرية تحليل تموقع الأنشطة الإنتاجية حسب التركيز أو التشتت الجغرافي للإنتاج. حيث يعرف حسب (KRUGMAN, 1998)الإقتصاد الجغرافي بأنها حركة متعددة التخصصات تشمل جمع بين مفاهيم الفيزياء والبيولوجيا والجغرافيا والاقتصاد. كما أنه، يقترح إيجاد سبل لتحسينه وبناء الجسور مع المجالات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أفكار المنظرين المتعددي التخصصات . فهو يستخدم الجغرافيا لشرح الاختلافات في التنمية بين المناطق لأنه يعتقد أن الاقتصاد الجغرافي هو في قلب العملية لفهم التعقيد لما يحدث في العالم الحقيقي بإعتباره الهدف الرئيسي أما الاهدف الوسيطية التي يبحث عن تفسيرها تتمثل في محددات التركيز و التموقع، التنمية غير متكافئة بين البلدان وأخيرا مصدر الأزمات (Coissard, 2007) .فمن خلال مقاله، **Increasing returns and economic geography** ، (Krugman, 1991) حاول إعطاء نموذج من أجل تحقيق اقتصادات واسعة النطاق و تكون متمايز داخليا و ذلك بتقليل تكاليف النقل، وفورات الحجم، وحصة التصنيع في الدخل القومي.

لقد تولى (Krugman, 1991)في إضـــفاء الطابع الرسمي لها وكســـر غياب الجغرافيا في انعكاســـات الاقتصاديين في التحليل الاقتصادي من حيث فهم عملية التنمية وقضايا الاقتصاد الكلي، إضافة الإقتصاد الجغرافي الجديد هو الأخذ في الاعتبار التفاعلات بين قوى الاختلاف التي تفسر لماذا لا تتكتل جميع الأنشطة الاقتصادية في منطقة واحدة تشمل: تكتل الأنشطة والسكان، ندرة الأراضي، سعر المساكن، وارتفاع تكاليف البناء الكثيف، الازدحام، وانهيار شـبكات النقل أو الدعم، أو التلوث ،و قوى التقارب التي تفسـر وجود المدن والمناطق الكثيفة تشـمل :العوائد المتزايدة في الإنتاج (وفورات الحجم)، والوصـول إلى الأسـواق ،الزبائن ،الموردين أو المنافسـين (الذي يعزز تبادل الأفكار والابتكار)، البنية التحتية للخدمات العامة حيث تســاهم هذه التفاعلات في القوى تفســير الظواهر الناجمة عن دورات الاقتصاد الكلي.

ما يمكننا اسـتخلاصـه أن الاهتمام المتجدد بالجغرافيا الاقتصـادية وجد صـدى قويا في عملية العولمة حيث نرى بوضـوح تأثير الاقتصـاد الجغرافي واهتمامه بالكفاءة المكانية على الإصـلاح الإقليمي لإحداث تدفقات للاسـتثمار الأجنبي المباشر.

3. الاطار التطبيقي للدراسة:

1.3.واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1.1.3 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ان المتتبع لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا يلاحظ القيم المحتشمة لها كنسبة من الناتج المحلي الخام الذي هو أيضا ذو قيمة منخفضة مقارنة مع دول ناشئة أو متطورة، فمن خلال الشكل الموالي يلاحظ أن الجزائر ،تونس و المغرب لا يتجاوزا قيمة 4من المئة لهذه النسبة باستثناء سنتين لتونس و سنة للمغرب ما يدل على أن هذه البلدان لا تتيح للمستثمر الأجنبي دافع لتوسيع نشاطاته خاصة في الجزائر فما يقارب 30 سنة من الاصلاحات و التوجه نحو اقتصاد السوق فإن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز 2 بالمئة ما يعطي الكثير من التساؤلات أين يتم اتهام السياسات المتبعة في عزوف الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتبر في الاونة الأخيرة كما ذكرنا سابقا محور اهتمام الدول لتجاوز العديد من المشاكل خاصة التمويلية ، التكنولوجيا ، اليد العاملة المؤهلة التي تواكب العصرنة وتحديات العولمة في تفسير النمو الاقتصادي لبعض الدول.

لتوضيح الصورة أكثر سوف نستعين بالشكلين المواليين اللذين يبرزان واقع الجزائر اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم (1) : تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة للناتج المحلي الخام في الجزائر مقارنة بالمغرب و تونس في الفترة (1990–2020)

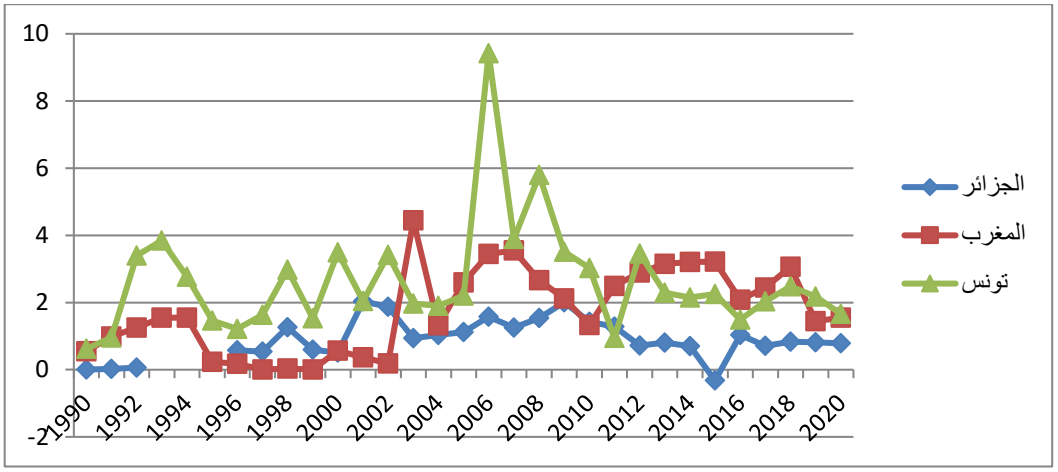

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

الشكل رقم (2):النسبة المئوية من تدفقات إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي للجزائر مقارنة بالمغرب و تونس في الفترة (1990–2020)

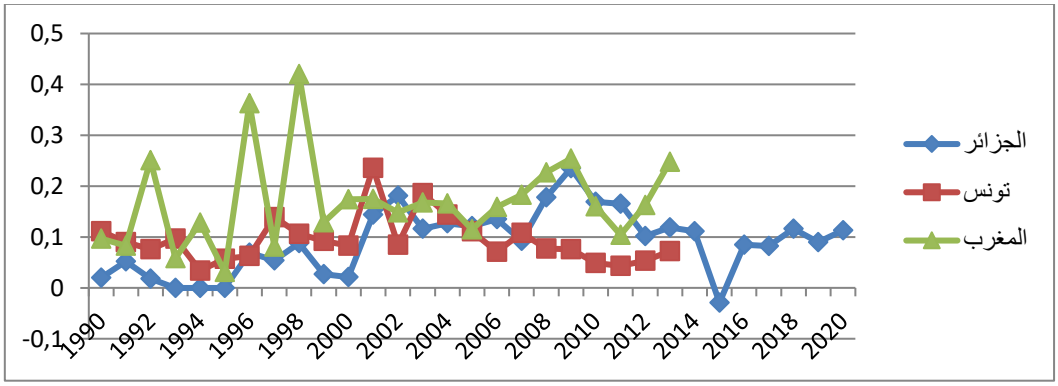

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات cnuced.

من خلال الشكل السابق الذي يمثل معيار اخر في المقارنة مابين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث حيث يلاحظ ان حصة الجزائر من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا لا تتجاوز في المتوسط 0.02 من المائة وأن المغرب و تونس رغم ضعف النسبة إلا أنهما استطاعا استقطاب نسبة أكبر من الجزائر .

يلاحظ من خلال الشكلين أنهما يسلكان اتجاه واحد و أن الجزائر هي دائما في مؤخرة الترتيب.

2.1.3تحليل سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ان المتتبع لقانون الاستثمار الذي سنقوم بتحليله يدرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني نفس الأوضاع التي يعيشها القطاع الخاص فاختلاف في التوجهات و التضييق عليه من خلال قوانين التي ربما هي السبب المباشر في

هذا العزوف .فالجزائر في بداية الأمر بعد الاستقلال من خلال قانون الاستثمار لسنة 1963 أصدرت الجزائر مدونة للمستثمرين الأجانب بحيث أنها لم تقدم أي مزايا خاصة من شأنها أن تجعله عنصر هام في مسار التنمية، ثانيا قانون الاستثمار لسنة 1966 أخذ نفس المسار ولم يعطي للاستثمار الأجنبي المباشر ضمانات و حوافز من شأنها أن تكون عنصر استقطاب للملكية الأجنبية و اهتمامه بالمدخرات المحلية. و لمدة من الزمن لم يحظى هذا النوع من الاستثمار إلا بأهمية في قطاع المحروقات بداعي توفير التكنلوجيا لعمليات التنقيب ذلك تبعا للقرار المتخذ لفتح هذا القطاع للمستثمر الأجنبي للاستثمار في تكرير، اكتشاف ونقل البترول و الغاز الطبيعي اعتبار أن هذا القطاع هو الأساس الاستراتيجي في الاقتصاد الجزائري أين يحكمه قانون محدد.

قانون الاستثمار لسنة 1982 الذي يعتبر غريب أيضا أين أعطى للمستثمر الأجنبي المباشر حصة 49 بالمئة في الشراكة في نفس الوقت استثنى القطاع الخاص من هذه الميزة أين يعتبر القطاع الخاص في الاونة الأخيرة حسب تقرير البنك العالمي لسنة 2006 محرك النمو الاقتصادي في الدول.

الى غاية سنة 1993 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مهمش لم يصدر أي قرار يحفزه رغم أن تم اعطاءه حصة 65 من المئة في فترة سابقة إلا أن الظروف التي واكبتها خاصة السياسية لسنة 1988و انخفاض أسعر النفط قبلها و ارتفاع الدين الخارجي للخزينة لم يسمح بوجود بيئة مواتية .قانون الاستثمار لعام 1993 أعطى نفس جديد للملكية الأجنبية أين تم تعديله واستكماله بمرسوم 2001 ، الذي يعترف بمبدأ حرية الاستثمار أين تم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشريع ضريبي جديد أكثر جاذبية وإطار دعم مؤسسي أكثر ملاءمة. لتوفير أقصى قدر من الضمانات ، صدّقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية أو الثنائية المتعلقة بالاستثمار. بعد "برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي"(Bouadam, 2007) .

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الخام ارتفعت الى حدود 2من المئة في هذه الفترة بعد أن كانت لا تتجاوز 0.5 من المئة رغم ان هذه النسبة تضاعفت إلا أن مقارنة بقيمة الناتج المحلي الخام المحقق في الجزائر لا تعطي تفاءل كبير .

المثير للاهتمام فان السلطات الجزائرية زادت من تفاقم استغراب المستثمر الأجنبي بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أين صاحبه القاعدة 49/51 لنسبة الشراكة بين المستثمرين أين أعطت الحق لامتلاك نسبة 51 من المئة للمستثمر المحلي و 49 من المئة من أصول الاستثمار المراد إقامته في الجزائر للأجنبي ، هذه القاعدة صاحبتها تطورات على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أين نلاحظ من خلال الشكل السابق أنها توجهت للانخفاض التدريجي ثم أصبحت سالبة سنة 2015 ما يدل أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر مازال يعتبر حساس بالنسبة لصناع القرار في الجزائر ما يثير التساؤل كيف تفرض على مستثمر أجنبي نسبة 49 بالمئة من الشراكة و أنت تمتلك اقتصاد ريعي وهو السبيل نحو نقل التكنولوجيا .كانت الحجة بتصرفات غير مسؤولة لبعض المستثمرين الأجانب ثم أعقبت ذلك بقانون الاستثمار لسنة 2016 أين تدعو "استخدام الشراكات مع المشغلين الأجانب

المشهورين الذين سيظلون ملتمسين لدعم ولتكثيف تنميتنا الوطنية ، على أساس المصلحة المتبادلة وكذلك نقل المعرفة والتكنولوجيا "(Menna & Mehibel, 2017) .

إضافة الى ما ذكرنا سابقا فإن الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية للبلد تلعب دوراً هاماً في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالنسبة للمخاطر المالية يلاحظ أن القطاع المالي مملوك بنسبة كبيرة للدولة و توقف برنامج الخوصصة ،إضافة إلى أن الجزائر مرت على أوضاع سياسية خاصة في العشرية السوداء ما زاد في خفض سمعتها من حيث الضمانات لدى الدول فجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى غير النفط ، لا يزال التحدي الحقيقي للجزائر.

من خلال دراسة أعدها(Sissani & & Belkacem, 2014) عن طريق بناء "مؤشر سياقي لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر" بالاستعانة على طريقة تطبيقه من خلال مؤشر unctad أوضح فيها أهم النقاط التي تعتبر جاذبية في الاقتصاد الجزائري و الجزائر بصفة عامة والتي سوف نستعين بها في التحليل :

- موارد طبيعية باطنية ذات أهمية كبيرة.
- اقتصاد ريعي منذ الاستقلال و اعتماده على تصدير المحروقات للرفع من مستوى النمو الاقتصادي ونمو نصيب الفرد من الدخل.
- اقتصاد يشمل حوالي 40 مليون نسمة بنسبة من الشباب أعلى واحتياجات استهلاكية واستثمارية هو جذاب من حيث المبدأ.
- التغيرات في المناخ القانوني والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ما يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار خاصة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث دائما على بيئة مستقرة لتفادي الاختلافات مع الحكومات.
- جهود عمليات البحث و التطوير ضعيفة من حيث الشكل ومن حيث الأثار أين اعتبرت في الماضي القريب من اساسيات النمو الداخلي.
- القاعدة 49/51 و التي ظهرت أثارها السلبية بشكل واضح على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.3أثر مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المياشر في الجزائر:

سنبين أهم المؤشرات العالمية التي تصدر من مؤسسات دولية و هذا بغرض توضيح طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2.3مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business Index):

يصدر هذا المؤشر من خلال تقارير سنوية للبنك الدولي منذ سنة 2004يدرس فيه مشكل تنظيم الأعمال التجارية وكذلك حماية حقوق الملكية لـ 190 اقتصادا ، بدراسة اللوائح في إثنتا عشر مجالا، تتكون قاعدة البيانات

لبيئة الأعمال من عشرة مجالات على الشكل التالي با لترتيب: بدء عمل تجاري ، الحصول على تصريح بناء ، توصيل الكهرباء ، نقل الممتلكات ، الحصول على القروض ، الحماية المستثمرين من الأقليات ، ودفع الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وتنفيذ العقود وتسوية الإعسار. إضافة الى تنظيم سوق العمل والمشتريات العامة التيهي غير معنية.(Business, 2015)

الجدول رقم (1):ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة مع تونس والمغرب .

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	155	175	178	181	183	183	183	185	189	189	/189	190			
الجزائر	128	116	125	132	136	136	148	152	153	154	163	156	166	157	157
تونس	58	80	88	73	69	55	46	50	51	60	74	77	88	80	78
المغرب	102	115	129	128	128	114	94	97	87	71	75	68	69	60	53

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

من خلال الجدول ما يثير الإنتباه أن الجزائر تحتل مرتبة ضعيفة مقارنة بدول جوار فرغم أنها انتقلت من المرتبة 128من بين 155 دولة سنة 2006 إلى 116من بين 175دولة سنة 2007 إلا أنها منذ تلك السنة نلاحظ تراجع ترتيبها في مؤشر بيئة ممارسة أنشطة الأعمال أين وصلت سنة 2018 المرتبة 166 و157 سنة 2020 ما يعبر عن بيئة أعمال غير مواتية للاستثمار المحلي أو الأجنبي. بمقارنة نتائج الترتيب مع دولتين ناميتين مثل المغرب و تونس نلاحظ فرق واضح في مسعى تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال .

لتوضيح المقارنة بشكل أوضح سنعتمد على دراسة المكونات الفرعية لهذه البلدان لسنة 2015 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للجزائر مقارنة مع المغرب وتونس سنة 2015.

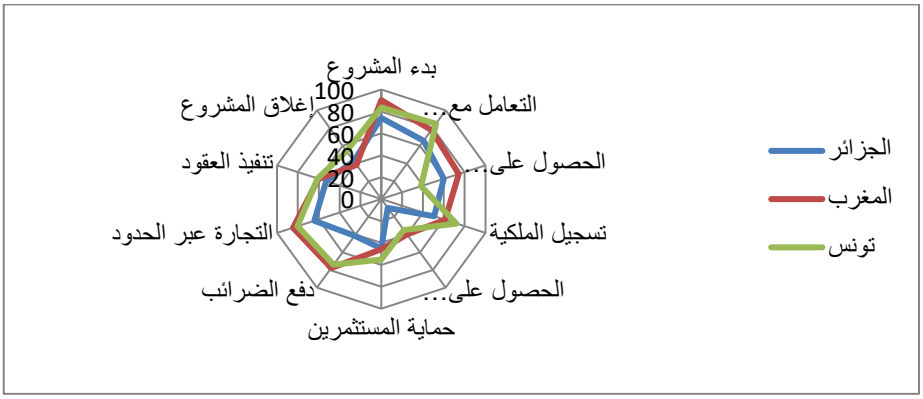

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك الدولي doing business سنة 2015.

يظهر الشكل انكماش الشكل مقارنة مع الدول المجاورة أين نلاحظ تدني في جميع المستويات في الجزائر، من خلال الشكل يتبين لنا أن الجزائر تعاني بصفة أساسية سنة 2015 من مشكل التمويل رغم توفير وكالات تسمح لها من إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة أو ناشئة هذا المشكل المتضمن صعوبة الحصول على قروض يعوق تنمية روح المبادر وجبر المؤسسات نحو التحول واللجوء بشكل رئيسي إلى التمويل الذاتي ما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

2.2.3مؤشر الحرية الاقتصادية:

يتم اصدار هذا المؤشر من طرف معهد التراث منذ العام 1995 الذي يستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية، من خلال معايير مقسمة إلى أربع فئات تشمل:

- سيادة القانون (حقوق الملكية ، نزاهة الحكومة ، الفعالية القضائية)
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي ، العبء الضريبي ، الصحة المالية)
- الكفاءة التنظيمية (حرية العمل ، حرية العمل ، الحرية النقدية)
- الأسواق المفتوحة (حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، الحرية المالية)

وتتراوح قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية من 0إلى 100 في خمسة مجالات أساسية:

- المجال 80-100: حرية اقتصادية كاملة .
- المجال 70-79.9 حرية اقتصادية شبه كاملة
- المجال 60-69.9: حرة الى حد ما.
- المجال 50-59.9 : حرية اقتصادية ضعيفة.
- المجال 0-49.9 : انعدام الحرية الاقتصادية.

حاولنا مقارنة التنقيط الذي تتصل عليه الجزائر معد دولتين ناميتين و دولتين متقدمتين و دولة ناشئة ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): مقارنة الجزائر في مؤشر الحرية الإقتصادية.

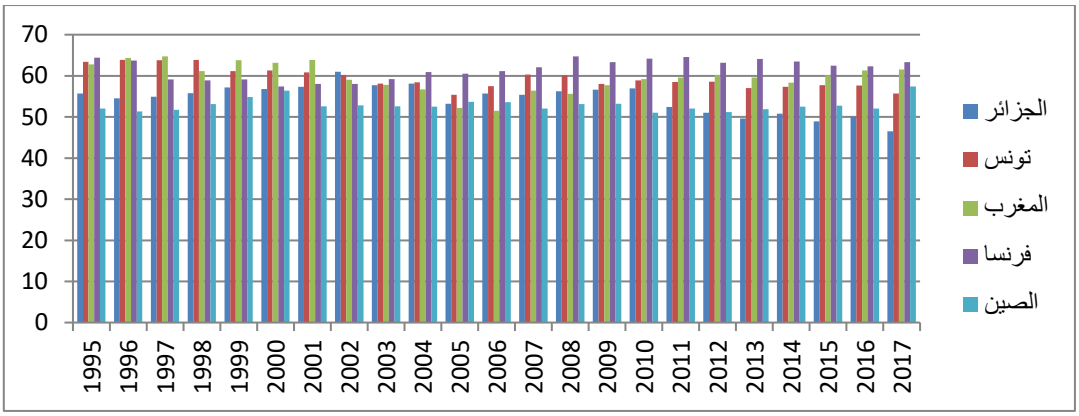

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات معهد التراث سنة 2015.

رغم جهود التحرير الاقتصادي ابتداءا من سنة 1990 إلا أن الشكل يظهر تأخر الترتيب عن الاقتصاديات الأخرى فبالرغم أنها في البداية كانت تحاول أن تحسن من تنقيطها إلا أنها كانت محصورة في المجال 50-59.5 ما يعني حرية اقتصادية ضعيفة كما أن السنوات 2015،2013،،2017 صنفت في المجال انعدام الحرية الاقتصادية . الجزائر تعاني الى حد كبير من المكونات التالية للمؤشر:الحرية المالية ، حرية الاستثمار نزاهة الحكومة ، حقوق الملكية . فيما يخص الدول التي قارنا معها فهي تحقق قيم معتبرة مثل الصين و قيم متقدمة مثل تونس و المغرب أما فرنسا تحقق قيم جيدة.

يقدم الشكل الموالي نقاط القوة و الضعف للفئات التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2015 للجزائر.

الشكل رقم (5): المكونات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر .

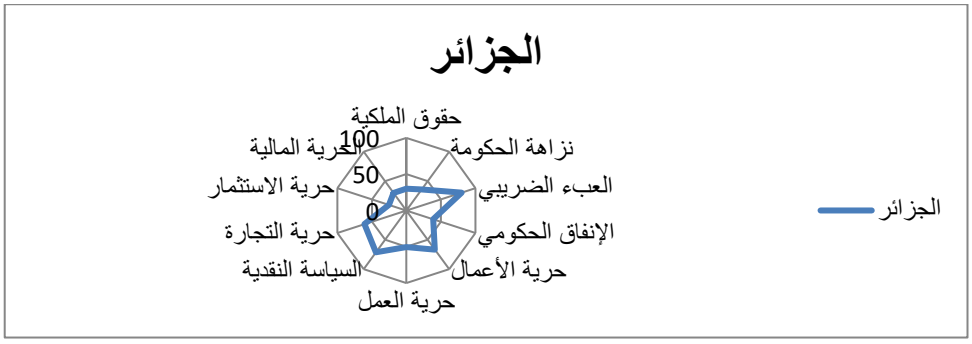

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات معهد التراث.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الجزائر تحقق مستويات منخفضة من مؤشرات حماية حقوق الملكية، الحرية المالية وخاصة حرية الاستمار ما يؤدي الى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.2.3المؤشر العالمي للبيئة التنافسية:

يشمل المؤشر العالمي للبيئة التنافسية (GCI) 114 عنصر بحيث ابتداءا من سنة 2005 تم الاعتماد على التصنيف الذي طوره Xavier Sala-i-Martín بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي .

المؤشر يحتوي ثلاثة مؤشرات فرعية :

1. المتطلبات الأساسية

تشمل المؤسسات ،البنية التحتية البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي .

2. معززات الكفاءة :

تشمل التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل تطوير السوق المالية ، الاستعداد التكنولوجي ، حجم السوق .

3. عوامل الابتكار والتطور :

تطور الأعمال، الابتكار.

يظهر الجدول الموالي تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر مقارنة بين الجزائر و المغرب نفس الشيء الملاحظ أن الجزائر لم تستطيع أن تتجاوز 4.1 نقطة من 7 نقاط و تعاني من عدم وجود استقرار من حيث التصنيف، بالنسبة لتونس تظهر بوادر الأزمة السياسية عليها ابتداءا من سنة 2012 ثم تراجع لهذا المؤشر مقارنة مما كان عليه الا أنه يقارب تنقيط الجزائر حتى بعد الأزمة، المغرب نفس التعليق بالنسبة للجزائر تحسن ضئيل جدا.

ملاحظة: تم تغيير المؤشر ألى 100 سنة 2018.

الجدول رقم (3): تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر مقارنة بتونس و المغرب.

الدولة	المؤشر و الترتيب	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020
		117/	125/	131/	134/	133/	139/	142/	144/	144/ 148	144/	140/	138/	137		
الجزائر	المؤشر	3.8	3.9	3.91	3.71	3.95	3.96	3.96	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1	53.8	56.3
	الترتيب	82	76	81	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89
تونس	المؤشر	4.5	4.7	4.59	4.58	4.50	4.65	4.47		4.1	4.0	3.9	3.9	3.9	55.6	56.4
	الترتيب	37	30	32	36	40	32	40		83	87	92	95	95	87	87
المغرب	المؤشر	3.8	4.0	4.08	4.08	4.03	4.08	4.16	4.1	4.1	4.2	4.2	4.2	4.2	58.5	60.0
	الترتيب	76	70	64	73	73	75	73	70	77	72	72	70	71	75	75

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

يلاحظ أن مناخ الاستثمار للجزائر من خلال هذا المؤشر متأخر و حتى تتضح الصورة أكثر من خلال الشكل الموالي الذي يظهر تنقيط الركائز الأساسية للمؤشر فالجزائر متأخرة في جميع الفروع باستثناء حجم السوق والبيئة الاقتصادية الكلية ما يستوجب اعادة النظر في السياسات العامة حتى تصبح قطب للاستثمار و خاصة الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتطلب جودة عالية للمؤسسات و بيئة تطور الأعمال جيدة إضافة الى عنصر الابتكار و الاستعداد التكنلوجي و تطوير العنصر البشري من حيث التعليم و التدريب إلا أن من خلال الشكل الموالي بتضح عكس ذلك و هذا ما يؤخر عملية انمو و التنمية في الجزائر.

الشكل رقم (5): مقرنة المكونات الفرعية لمؤشر البيئة التنافسية مع المغرب ،تونس،فرنسا ،الصين لسنة 2015.

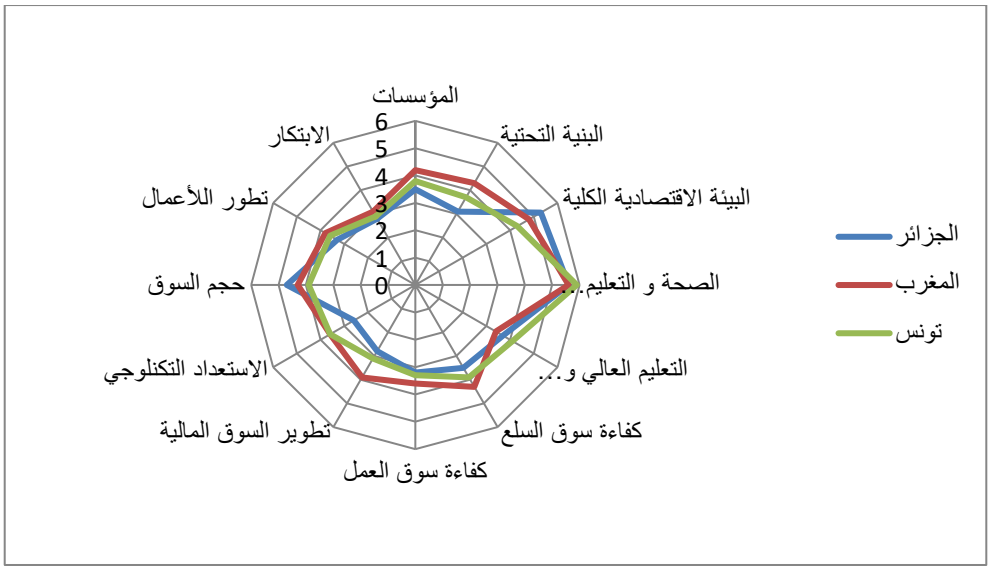

من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

خاتمة:

أصبحت العولمة من أبرز ظواهر التطور العالمي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث تعد الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى الاندماج المالي الذي يؤدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق الخارجية من خلال عدة عمليات منها إلغاء القيود على حركة وتدفق رؤوس الأموال من و إلى الدول مما يسهل عمليات انتقالها وتحركها نحو أسواق المال الدولية، على هذا الأساس أهم ما يشجع المستثمر الأجنبي على إقامة استثمارات في بلد ما هو وجود ضمانات كافية تقلل من مستوى المخاطرة التي تكون البيئة الاستثمارية من خلال مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية سعيا منه لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع والأرباح وبحثا عن الاستقرار والثبات في ممارسة النشاط في أحسن الظروف.

من خلال دراستنا لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر اتضحت لنا العديد من النقاط التي استخلصناها:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر ضعيفة جدا ما يؤثر بطبيعة الحال على معدلات النمو الاقتصادي.
- التغيرات في المناخ القانوني والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ما يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار خاصة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث دائما على بيئة مستقرة لتفادي الاختلافات مع الحكومات من خلال:

- ارتفاع نسبة المخاطرة نظرا لتمركز الجزائر في أواخر الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال نظرا للعراقيل مقارنة بدول الجوار.
- بالنسبة لدرجة الحرية الاقتصادية يتضح أنها ضعيفة خاصة فيما يتعلق بالحرية المالية وحرية الاستثمار.
- بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي يجب اعادة النظر في السياسات العامة حتى تصبح قطب للاستثمار و خاصة الاستثمار الخاص الذي يتطلب جودة عالية للمؤسسات و بيئة تطور الأعمال جيدة إضافة الى عنصر الابتكار و الاستعداد التكنلوجي و تطوير العنصر البشري من حيث التعليم و التدريب.

المراجع:

Bouoiyour, J., & Hanchane, H. (2009). Investissements directs étrangers et productivité. Revue économique, 60(1), 109-131.

C Oman .(2000) .Policy competition for foreign direct investment: A study of competition among governments to attract FDI .*OECD Publishing.*

Christiansen, H., Oman, C. P., & Charlton, A. (2003). Incentives-based competition for foreign direct investment: The case of Brazil.

Doing Business .(2015) .*Going Beyond Efficiency* .The World Bank.

Driss Slim .(2009) .les investissements directes étrangers dans le secteur textile-habillement en Tunisie.de nouvelle perspectives .*les localisations industrielles au Maghereb*..126-109

DUNNING, J. H. (2001). The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future. *Int. J. of the Economics of Business, Vol. 8, No. 2*,, 173-190.

Dunning, J. H., & Lundan, S. M. (2008). *Multinational Enterprises and the Global Economy,second édition.* Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited Glensanda House.

Elhasbi, A., Barkaoui, M., Bouksour, O., & Kamach, O. (2017). Les déterminants de l'attractivité territoriale des entreprises manufacturières et logistiques étrangères : application à la ville de Tanger – Maroc. *la revue gestion et organisation 9 (2017)*, 25-36.

J Poirot و، H Gérardin .(2010) .L'attractivité des territoires: un concept multidimensionnel .*Mondes en développement, (1),27-41.*

JOHN H DUNNING .(2001) .The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future .*Int. J. of the Economics of Business, Vol. 8, No. 2.*.190-173

John H Dunning ،Sarianna M Lundan .(2008) .*Multinational Enterprises and the Global Economy,second édition .*Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited Glensanda House.

K Bouadam .(2007) .Le Climat Des IDE En Algérie: Tendances Et Perspectives . *Revue des Sciences Humaines -Université Mohamed Khider Biskra*.39-7 ،.

K Menna و، S. Mehibel .(2017) .La problématique des ide en Algérie: paradoxes d'une économie attractive faiblement attrayante . *les cahiers du cread,*40-70.

Krugman, P. (1991). Increasing returns and economic geography. *Journal of political economy, 99(3),* 483-499.

KRUGMAN, P. (1998). *L'économie auto-organisatrice.* Bruxelles: De Boeck Univ.

M Sissani و، Z & Belkacem .(2014) .The impact of country risk components on Algeria attractiveness for foreign direct investments (1990-2012 .(*Applied Econometrics and International Development, 14(1)*.146-133

N Stern .(2002) .A strategy for development . .*The World Bank*.

Peter J Buckley و،Niron Hashai .(2009) .Formalizing Internationalization in the Eclectic Paradigm .*Journal of International Business Studies, Vol. 40, No. 1 (Jan., 2009)*.70-58

Regnault, H. (2013). Les pays en développement face aux investissements directs étrangers : de la substitution aux importations à l'intégration profonde. *Techniques Financières et Développement, 110(1),* 6-7.

S Driss .(2007) .L'attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie .*Région et développement, 25(2*).156-137

Steven Coissard .(2007) .Perspectives. La nouvelle économie géographique de Paul KRUGMAN. Apports et limites .*Revue d Économie Régionale & Urbaine 2007/1 (mai*).125-111 .

Z Karray ،S Toumi .(2007) .Investissement Direct Étranger et Attractivité Appréciation et enjeux pour la Tunisie .*Revue dEconomie Regionale Urbaine, (3*.)501-479 .

عبدالله عنيشل، و اسماعيل بيشي. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية. *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*، 77-97.

Sites internet:
www.heritage foundation .com
www.doingbusiness.org